اتفاقية بازل الثالثة

1. دوافع إصدار اتفاقية بازل الثالثة

بدعوة من زعماء مجموعة العشرين للجهات التنظيمية وكذلك مسؤولي البنوك المركزية سنة 2009 للعمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية، وكان ذلك بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 (أزمة الرهن العقاري)، والتي كان من أهم أسبابها التعاملات غير الآمنة للبنوك بهدف تخفيض حجم الآثار المالية لأية أزمة مستقبلية. ولذلك فقد اجتمعت لجنة بازل للرقابة المصرفية في مدينة بازل بسويسرا، وأعلنت عن موافقة رؤساء البنوك المركزية ومسؤولي الهيئات التنظيمية من 27 دولة من الاقتصاديات الرائدة في العالم، لسن قواعد أكثر صرامة بتاريخ 12 سبتمبر 2010، بهدف جعل البنوك أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وهي عبارة عن حزمة جديدة من المعايير التنظيمية سميت بازل 3 (معهد الدراسات المصرفية، ديسمبر 2012)، لتدعيم صلابة ومتانة القطاع البنكي الدولي ككل وقد تم المصادقة عليها في مدينة سيول في نوفمبر 2010.

ويمكن تلخيص أهم أسباب إصدار التعديل الثالث لاتفاقية بازل في النقاط التالية (حاجي، صفحة 09):

- التوسع الكبير للمؤسسات المالية في إصدار الاصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني؛

- الزيادة الكبيرة في حجم الأصول المالية أدى إلى زيادة عدد المدينين وبالتالي ارتفاع حجم خطر عدم السداد؛

- الإفراط في المديونية داخل الميزانية وخارجها من قبل البنوك كبيرة الحجم ذات الاستثمار العالمي الواسع، بالموازاة مع التآكل التدريجي لمستوى ونوعية رأس المال، وعدم كفاية السيولة الجاهزة والاحتياطات؛

- الخسائر الائتمانية الضخمة الناتجة عن ضعف إدارة المخاطر (مخاطر إدارة التركزات) ومخاطر الاستثمار في المشتقات المالية ومشتقات الائتمان.

بالإضافة إلى أسباب أخرى منها: عدم استقرار الاقتصاد الكلي، اضطرابات القطاع المالي، انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي، التعامل بالفائدة (الربا) أخذا وعطاء، جدولة الديون بمعدل فائدة أعلى، انتشار التعامل بالمشتقات المالية التي تعتمد أساسا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات (حاجي، صفحة 10).

2. محاور اتفاقية بازل الثالثة

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة هي:

1.2. المحور الأول : تحسين قاعدة رساميل البنوك

ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي (tier one) مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها؛

أما رأس المال المساند (tier two) فقد يقتصر بدوره على: أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك، وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة (معهد الدراسات المصرفية، ديسمبر 2012).

والجدول الموالي يوضح الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي بالنسبة للموجودات المرجحة بالمخاطر:

الجدول (01): الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي بالنسبة للموجودات المرجحة بالمخاطر

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق المساهمين (CET1)	2	3.5	4	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
الشريحة الأولى (Add T1)	2	1	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
الشريحة الأولى (T1)	4	4.5	5.5	6	6	6	6	6
الشريحة الثانية (T2)	4	3.5	2.5	2	2	2	2	2
كفاية رأس المال (دون احتساب المصدات التحوطية)	8	8	8	8	8	8	8	8

المصدر: (طلحي، 2021، صفحة 375)

2.2. المحور الثاني: تعزيز متطلبات رأس المال

في المحور الثاني أكدت لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة على تعزيز متطلبات رأس المال لمحفظة المتاجرة وانكشافات التوريق المعقدة والتي كانت من أهم مصادر الخسائر للعديد من البنوك خلال الأزمة المالية لسنة 2008 من خلال

رفع متطلبات رأس المال لعمليات إعادة التوريق في المحفظة المصرفية، ومحفظة المتاجرة وكذا تعزيز عملية المراجعة الرقابية، ورفع متطلبات الإفصاح المالي (طلحي، 2021، صفحة 377)، وتشدد مقترحات لجنة بازل 3 على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق (معهد الدراسات المصرفية، ديسمبر 2012)، من خلال إضافة المصدات الرأسمالية حيث أدرجت الاتفاقية هوامش رأسمالية إضافية ضد المخاطر الحالية والمستقبلية، تهدف من خلالها إلى رفع مستويات رأس مال البنوك لتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات والمخاطر، ومنه تحقيق الاستقرار والسلامة المالية للقطاع المصرفي ككل، وتتمثل هذه المصدات في (طلحي، 2021، الصفحات 375-376):

1.2.2. المصدات الرأسمالية التحوطية Capital Conservative Buffer

يتعين على البنوك إضافة هامش (Buffer) لرأس المال الأساسي عالي الجودة لتغطية المخاطر المستقبلية في حال حدوثها، اصطلح على تسميته بالمصدات الرأسمالية التحوطية وبنسبة 2.5٪ من الموجودات مرجحة بالمخاطر.

2.2.2. المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية (Contercyclical)

يقصد بها إضافة هامش لرأس المال الأساسي عالي الجودة، بهدف حماية البنوك من مخاطر تقلبات الدورات المالية والاقتصادية تتراوح نسبته بين 0٪ و2.5٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر على شكل حقوق مساهمين، ويهدف هذا الهامش لبناء قاعدة رأسمالية إضافية في أوقات النمو المتسارع بمنح ائتمان في فترات الرواج الاقتصادي، وهذا للاستفادة منها في أوقات الكساد الذي يتبع هذا النمو.

3.2.2. المصدات الرأسمالية للبنوك ذات الأهمية النظامية العالمية (G-SIBS)

كلفت مجموعة العشرين مجلس الاستقرار المالي العالمي (FSB) ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بتطوير التشريعات الرقابية الكفيلة بتعزيز الاستقرار المالي العالمي، وتقليل المخاطر الناتجة عن وجود المؤسسات المالية الأكبر من أن تفشل على النظام المالي العالمي ككل، حيث قام مجلس الاستقرار المالي العالمي باقتراح إنشاء فئتين من المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، وهما المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية SIFIs والمؤسسات ذات الأهمية النظامية العالمية G-SIFIs، انطلاقا من هذا أقرت لجنة بازل في وقت لاحق بضرورة إضافة مصدات حماية إضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية العالمية G-SIBS، لارتباطها الوثيق مع سلامة النظام المالي العالمي،

تهدف هذه المصدات إلى توفير قاعدة رأسمالية أقوى لهذه البنوك للتقليل من المخاطر النظامية والآثار السلبية الناتجة عن فشل تلك المؤسسات إذ يتعين على هذه البنوك الاحتفاظ برأس مال إضافي يتراوح بين 01٪ و3.5٪ من إجمالي الأصول مرجحة بالمخاطر.

3.2. المحور الثالث: اعتماد نسبة الرفع المالي

تدخل لجنة بازل 3 نسبة جديدة وهي نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio) التي تهدف إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي، وهي نسبة بسيطة كما أن المخاطر لا تستند إلى نسبة الرفع المالي، وتستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية (معهد الدراسات المصرفية، ديسمبر 2012)، وتحتسب هذه النسبة بقسمة الشريحة الأولى من رأس مال المصرف على إجمالي انكشافاته غير المرجحة بالمخاطر على ألا تقل هذه النسبة عن 03٪ (طلحي، 2021، صفحة 377).

4.2. المحور الرابع: تمويل البنوك للأنشطة الاقتصادية في فترات الدورة الاقتصادية

المحور الرابع للاتفاقية يهدف إلى الحلول دون اتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب، فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني (معهد الدراسات المصرفية، ديسمبر 2012).

5.2. المحور الخامس: الاهتمام بالسيولة

اهتم المحور الخامس بمسألة السيولة، بحيث أوضحت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، وتقترح اتفاقية بازل 3 نسبتين للسيولة:

- الأولى هي نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما (معهد الدراسات المصرفية، ديسمبر 2012)، أي أنها تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك على التكيف مع اضطرابات السيولة المحتملة ضمن نطاق 30 يوم عمل وتحتسب كالتالي (طلحي، 2021، صفحة 376):

معيار تغطية السيولةLCR = (الأصول السائلة العالية الجودة/صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما المقبلة) ≥ 100٪

- الثانية هي صافي نسبة التمويل المستقرة (NSFR) لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها (معهد الدراسات المصرفية، ديسمبر 2012)، وتحتسب كالتالي (طلحي، 2021، صفحة 376):

معيار صافي التمويل المستقر NSFR = (قيمة التمويل المستقر المتاح/قيمة التمويل المستقر المطلوب) ≤ 100٪.